الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

القمة السنوية لمنتدى النظم الغذائية الأفريقية ٢٠٢٥

القمة الرئاسية

الجلسة العامة

الوفاء بوعد النظم الغذائية الأفريقية

كلمة

السيد كلافر غاتيتي

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة

الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

داكار، السنغال
١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٥

فخامة السيد باسيرو ديوماي فاي، رئيس جمهورية السنغال،

أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي الشرف أن أخاطب هذا الجمع الموقر في هذه اللحظة الحاسمة للمستقبل الزراعي لأفريقيا.

وبهذه المناسبة أنقل إليكم تحيات الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش.

لقد كان يأمل في الانضمام إلى هذه القمة، لكنَّ ظروفا قاهرة حالت دون وجوده معنا.

ومع ذلك، فقد طلب مني أن أؤكد لكم دعمه الكامل لبرنامج التحول الزراعي في أفريقيا.

واسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناني العميق لحكومة السنغال وشعبها على كرم الضيافة، ولفخامة الرئيس باسيرو ديوماي فاي على قيادته لاستضافتنا هنا في داكار.

كما أثني على مجموعة شركاء منتدى النظم الغذائية الأفريقية و'تحالف الثورة الخضراء في أفريقيا'، إلى جانب منظومة الأمم المتحدة، على جمعنا معا في هذه اللحظة الحاسمة.

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

إننا نجتمع اليوم في منعطف حرج بالنسبة للعالم وأفريقيا.

فعلى الصعيد العالمي، تتعرض النظم الغذائية لضغوط هائلة.

فقد كشفت النزاعات والصدمات المناخية وسلاسل التوريد المعطَّلة والحروب التجارية عن نقاط الضعف في كل مكان.

وأدى ارتفاع تكاليف الغذاء والمدخلات إلى ملايين الجوعى، حتى في البلدان التي كانت تتمتع باستقرار نسبي.

وفي أفريقيا، تجعلُ هذه الأزمات العالمية تحدياتنا الهيكلية أكبر.

إن قارتنا تمتلك أكثر من ٦٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المزروعة في العالم وموارد مائية وفيرة، ومع ذلك قمنا باستيراد أغذية تصل قيمتها إلى ١١٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن موطن لأصغر السكان الشباب في العالم، ولديهم الطاقة والأفكار لتحقيق التحول، ومع ذلك لا يزال الكثير من شبابنا عاطلين عن العمل.

لدينا ضوء الشمس الوفير والتنوع البيولوجي، ومع ذلك فإن تغير المناخ يهدد حقولنا وغاباتنا أكثر من أي منطقة أخرى، رغم أن أفريقيا تساهم بأقل من ٤ في المائة من انبعاثات المناخ على الصعيد العالمي.

هذه هي المفارقة في أفريقيا: قارة ذات إمكانات غير عادية، ولكنها لا تزال تعاني من الجوع المستمر والاعتماد الشديد على الأسواق الخارجية.

كيف يمكن لقارة من المفترض أن تكون سلة خبز العالم أن تظل غير قادرة على إطعام شوعبها؟

بعد أكثر من عقد من تنفيذ 'البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا'، شهدت أفريقيا مؤسسات أقوى ومواءمةً أفضل للسياسات ونموًّا زراعيا، ومع ذلك لم يكن التقدم كافيا، مع استمرار ارتفاع معدلات الجوع.

وإنه لتطوُّر جديرٌ بالترحيب أن تسعى استراتيجية وخطة عمل البرنامج المعتمدين حديثا (٢٠٢٦-٢٠٣٥) إلى زيادة الإنتاج الزراعي والغذائي بنسبة ٤٥ في المائة وتقليل خسائر ما بعد الحصاد بنسبة ٥٠ في المائة بحلول نهاية عام ٢٠٣٥.

ويسعى الإعلان أيضا إلى زيادة حصة الأغذية المصنَّعة محليا إلى ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمنتجات الزراعية والغذائية خلال نفس الفترة.

لذلك فإن التمويل أمر بالغ الأهمية مع انتهاء عصر المعونة الوفيرة.

وفي عالم ما بعد المساعدة الإنمائية الرسمية، يجب أن تقود الموارد المحلية ورأس المال الخاص الطريق.

وتتيح صناديق التقاعد والتحويلات المالية وسندات المغتربين والأدوات الابتكارية مثل السندات الخضراء والسندات المرنة فُرصا حيوية.

ودعونا لا ننسى، أصحاب السعادة، أن أعظم أصول أفريقيا هي شعوبها، لا سيما شبابها.

حيث يبلغ متوسط عمرنا ١٩ سنة فقط. وبحلول عام ٢٠٥٠، سيكون واحد من كل ثلاثة شباب في العالم أفريقيا.

وإذا مُنحوا الأرض والتمويل والتكنولوجيا والأسواق، فإنهم لا يستطيعون إطعام أفريقيا فحسب، بل العالم أيضا.

إذًا، ما الذي يجب علينا فعله؟

أقدم **ست** توصيات للنظر فيها.

أولا، إلى جانب السياسات، تحتاج أفريقيا إلى التنفيذ والإنجاز.

ويجب أن نجعل الميزانيات تتماشى والالتزامات، وأن نعزز المساءلة، ونقيس التقدم المحرز بشفافية.

التنفيذ، وليس النية، هو الذي سيطعم شعوبنا.

ثانيا، يجب علينا تعبئة الموارد المحلية والاستثمار الخاص لخفض فاتورة الواردات الغذائية الضخمة.

ومن خلال توسيع قاعدتنا الضريبية، ورقمنة الاقتصاد للحد من التدفقات المالية غير المشروعة، وإصلاح الإنفاق والاستفادة من الأصول مثل صناديق التقاعد والتحويلات المالية، يمكننا تمويل التحول من الداخل.

ويجب أيضا تمكين القطاع الخاص، بما في ذلك المُزارعين ومحوِّلي المنتجات الزراعية ورواد الأعمال الزراعيين عندنا بتمويل ميسور التكلفة وأدوات تقاسم المخاطر.

ثالثا، يجب علينا تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتفكيك الحواجز وبناء سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية.

وتتوقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنه مع التنفيذ الكامل، يمكن أن ترتفع صادرات المنتجات الزراعية والغذائية بين البلدان الأفريقية بنحو ٦٠ في المئة بحلول عام ٢٠٤٥، أي ما يعادل ٥٨ مليار دولار أمريكي.

وبتوحيد المعايير، والحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية وتطوير ممرات الغذاء، يمكننا ربط المزارعين في أفريقيا بأسواق أفريقيا.

وهذا من شأنه أن يغذي القارة ويعزز اقتصاداتنا ويبني القدرة على الصمود في وجه الصدمات الخارجية.

رابعا، يجب أن نتوسع في التمويل الابتكاري لتمكين صغار رواد الأعمال والنساء والشباب.

ويجب تصميم أدوات جديدة بما في ذلك السندات الخضراء والسندات القادرة على الصمود وسندات المغتربين والتمويل المختلط للوصول إلى المؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات.

ومع ازدهار الشركات التي يقودها الشباب في مجالات التخزين والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا الزراعية، فإنها ستقلل من الخسائر وتخفض التكاليف وتضاعف الفرص.

خامسا، يجب أن نستثمر في البنية التحتية من طاقة وطرق وخدمات لوجستية وري إلى الأنظمة الرقمية التي بدونها سيظل التحول حلما.

فلا يمكن للمزارعين بيع ما لا يستطيعون نقله، ولا يمكن لمحوِّلي المنتجات الزراعية العمل بدون طاقة موثوقة.

والاستثمار في البنية التحتية الريفية والإقليمية هو العمود الفقري للتحديث وسيحقق أرباحا عبر التجارة والصناعة والتكامل.

ويجب وضع شباب أفريقيا في صميم هذا التحول.

فبوجود أكثر من ٦٠ في المائة من سكاننا دون سن ٢٥ عاما، يستحيل تخيل مستقبل أفريقيا بدونهم.

وعليه، يجب أن نستثمر بشكل مدروس في حاضنات الأعمال، ونعمل على توسيع الحصول على الأراضي، وتوجيه الموارد نحو الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية.

إن التدريب على ريادة الأعمال، المدمج في أنظمة التعليم والتدريب التقني والمهني عندنا والمقرون بالخبرة العملية، سيمنح الشباب المهارات اللازمة لقيادة سلاسل القيمة الحديثة.

وبهذه الطريقة، يمكننا تحويل طاقتهم غير المحدودة إلى قوة للتحول الاقتصادي الدائم.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة الكرام،

إن تحول النظم الغذائية هو أكثر من مجرد إطعام الناس.

إنه يتعلق بالكرامة والسيادة والمكانة الصحيحة لأفريقيا في الاقتصاد العالمي.

وعلى هذا النحو، يجب أن يكون ربط النظم الغذائية بالعمل المناخي، من خلال القدرة على الصمود والتكيف والتمويل الابتكاري، أمرا أساسيا في خطتنا.

ومن خلال العمل معا، أنا واثق من أننا نستطيع تغيير الأمور هنا في داكار وجعل أفريقيا قارة تأتي بالحلول، حيث يحوِّل الابتكار والشراكة والقيادة النظم الغذائية إلى محركات للازدهار.

أشكركم على حسن إصغائكم.